مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الخامس ـ العدد الرابع

شوال ـ ذو الحجة ١٤٢٤هـ
(يناير ـ مارس ٢٠٠٤م)

- وضع الأسماء والأفعال في غير مواضعها
- الفرق بين عطف البيان والبدل
- (إنما) في السياق.. التركيب والدلالة
- اللهجة العربية في خوزستان
- النظرية العروضية عند حازم القرطاجني في كتابه (منهاج البلغاء وسراج لأدباء) بين التأصيل والتجديد
- مشكلات تدريس النحو في لبنان

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٣

• وضع الأسماء والأفعال في غير مواضعها
كريم حسين ناصح الخالدي ٧

• الفرق بين عطف البيان والبدل
سلوى محمد عمر عرب ٥١

• (إنما) في السياق.. التركيب والدلالة
مها بنت صالح بن عبدالرحمن الميمان ١١٣

• اللهجة العربية في خوزستان
محمود شكيب أنصاري ١٩٧

• النظرية العروضية عند حازم القرطاجني بين التأصيل والتجديد
محمد خليفة ٢٢٣

• مشكلات تدريس النحو في لبنان
عصام نور الدين ٣٠٥

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهيم بن سـليـمان الـشمـسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــله ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــسن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ سـلـيـمـان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـد الـعـلي الـودغـيـري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـبـدالـله بن حـمـد الخـثـران	أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
⋆ عـــلي أبـــو المـــكـــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـاد بن عـيـد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـحـمـد بن حـسن بـاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ مـحـمـد رشـاد الحـمـزاوي	أستاذ اللسانيات كلية الآداب الجامعة التونسية.
⋆ محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.
⋆ عـثـمـان بن مـحـمـود صـيـني	أستاذ النحو المشارك كلية إعداد المعلمين الطائف.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فهذا العدد هو خاتمة المجلد الخامس وبه تنتهي السنة الخامسة من عمر مجلة الدراسات اللغوية المديد بإذن الله تعالى وتوفيقه، يصدرُ في وقتٍ اختلفت فيه الظروف وتباينت فيه الأمورُ بشكلٍ سريع وغريبٍ وعجيبٍ، وعلى الرغم من كل هذا لم تقف المجلة، ولم تتعثر خطواتها، وما ذلك إلا بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل القائمين على مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، فلهم الأيادي البيضاء في دعم المجلة ومؤازرتها حتى ثبتت في كثير من خطواتها.

هذا الجهد والدعم وهذه المؤازرة هي التي دعت الصحافة في خارج السعودية تتحدث عن المجلة، وتشيد بها، ومن آخر من تحدث عنها د. عصام نور الدين في جريدة النهار البيروتية، فقد لفتت انتباهه وأثارت إعجابه فكتب مشيداً ومثنياً، وهو في يوم دعا في مجمع اللغة العربية السوري إلى إنشاء مجلة لغوية متخصصةٍ قبل معرفته بهذه المجلة فصادفت موقعاً حسناً من نفسه ـ وهو أستاذ اللغويات في الجامعة اللبنانية ـ فالشكر لله.

بعد الأعوام الخمسة وما فيها من تبعات كثيرة وتجارب متنوعة خرجتُ بانطباعات تجلت على أعداد المجلة ومنها:

أن البحوث التي اجتازت النشر بتفوق حظيت بتقدير غير متناهٍ، وكثرَ السؤالُ عن عددٍ غيرِ قليلٍ منها، وأن البحوث التي احتاجت إلى الترجيح حسن حالها، وتغيرت صورتها عن الصورة الأولى التي قدم بها البحث.

أن البحوث كما هو مشاهد في الأعداد العشرين الماضية تنوعت بين جميع فروع الدرس اللغوي من غير استثناء، ففيها بحوث النحو والتصريف وعلم اللغة وتعليمها واللسانيات والصوتيات والعروض، وأنه كما تنوعت البحوث تنوعت جنسيات الباحثين من الشرق ومن الغرب على حدٍّ سواء، من غير تحيزٍ لقطر أو بلد.

وأن الباحثين لم يكونوا رجالاً فقط، فقد كان للباحثات من بلدان مختلفة أثر

ظاهر، ولو نظرت إلى الأعداد السابقة لوجدت ما يؤكد هذا، وإن كانت البحوثُ المجازةُ لهن أقلَّ من البحوث التي اعتذر عن عدم نشرها؛ لأنها لم تجتز التحكيم.

وباب النقد مفتوح على مصراعيه من غير أن يعكر صفو أحدٍ من القائمين على المجلة، ولن يفرض أحد رأيه على الآخرين، لأن من الحق المشترك فتح باب النقد مادام أنه موضوعيٌّ، ولم يمس ذات الباحث، وهو ما نحرص عليه كل الحرص، وإن ندَّ عنا ما يندُّ فلله الأمر من قبل ومن بعد، ولكن حسبنا أن نجتهد ولا نألو، وأن الأبعد ـ مهما كان ـ هو قريب في حدود النقد الموضوعي البعيد عن التشنج.

كما أنه ليس كل ما يقدَّم للمجلة صالحاً للنشر، أو حتى أحياناً صالحاً للتحكيم، فقد يعتذر ابتداء عن تحكيم العمل الذي يراه صاحبه بحثاً وتراه هيئة التحرير لا يرقى إلى مستوى البحث العلمي المتعارف عليه، أو يصل إلى الحدِّ الأدنى من مستوى البحوث، إما من حيث التوثيق، وإما من حيث المادة العلمية البادية لأول وهلة ولا تحتاج إلى مزيد نظر، فقد يكون بعض ما يكتب خالياً من التوثيق، وهو بالمقالات أشبه، فيصرف النظر عنه ابتداء، أو تكتشف هيئة التحرير أنه جزء من رسالة أو من عمل علمي سبق نشره.

بقي أمر آخر لا بدَّ أن أشير إليه وهو الاعتذار بلا مجاملة عن نشر البحوث التي اكتشفت هيئة التحرير أو اكتشف الفاحصون الفضلاء إخلال أصحابها بالأمانة العلمية، فالأمانة محل لا منازع فيه ولن أقبل التهاون بها مهما كانت الأعذار المقدمة أو المفتعلة بكل تأكيد.

وأخيراً أعود فأكرر الشكر لله سبحانه وتعالى على ما منَّ به وأكرم، ثم أثني على أهل الفضل وأخصُّ الأمين العام لمركز الملك فيصل أخي أبا حيدر الأستاذ الدكتور / يحيى محمود بن جنيد والزملاء الفضلاء الذين أصبحت المجلة من همهم جميعاً، ولا بدَّ من الثناء على أخي الدكتور / سيف العريفي الذي يتولى إدارة التحرير بكلِّ جدٍّ واقتدار بلا ملل ولا سأم، فللجميع الثناء والدعاء، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

رئيس التحرير

أولاً : البحوث والدراسات

وضع الأسماء والأفعال
في غير مواضعها

كريم حسين ناصح الخالدي
كلية التربية للبنات ـ جامعة بغداد

المقدمـــة

فقد شغلت موضوعات الإعراب وعلله وعوامله كثيراً من دارسي النحو العربي في القرون المتأخرة، فانصرفوا إلى التفكير في تفصيلاتها على الرغم من ظهور عدد من الدعوات ـ لإثارة الانتباه ـ إلى أهمية التوجه إلى اتباع المنهج الصحيح في دراسة النحو دراسة شاملة؛ يكون الإعراب فيها أحد الموضوعات التي تُفضي إلى فهم المعنى، والتعبير عنه تعبيراً سليماً؛ ذلك أن الإعراب يعني الإبانة عن المعنى الذي يتم إدراكه بدلالات متفق عليها هي الحركات الأصلية والفرعية، ولكن المعنى الأساسي لا يمكن التعبير عنه بالإعراب وحده، بل بأساليب مختلفة تشمل: نظام بناء الجملة العربية، وطرائق تأليفها بأنواعها المختلفة، وأحوالها المتعددة وعوارضها الكثيرة، ووضع الألفاظ في مواضعها الخاصة بها في الجملة التي لا يجوز التعويض عنها بغيرها إلا في حالات خاصة تقود إلى التغيير في المعنى، وتختلف عن الأولى في جوانب معينة ذكرها النحويون.

والجملة العربية بأنواعها المختلفة، وأحوالها المتباينة لن تؤدي المعنى المقصود بدقة إلا إذا انتظمت في نسق دقيق السبك ترتبط أجزاؤه بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً بوشيجة معنوية سمَّاها عبدالقاهر الجرجاني (التعلّق)، وترتب في نظام معنوي متجانس توضع فيه كل مفردة في موضعها الذي تستحقه. وهذا البناء يظل غامضاً غير قادر على التعبير عن المعنى الدقيق ما لم تراعَ في بناء الجملة العلاقات المعنوية الأخرى من تذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، وتنكير وتعريف، وغير ذلك من القرائن المعنوية التي تسهم في أداء المعنى.

ولا شك في أن دراسة هذه الموضوعات والإحاطة بتفصيلاتها كانت أُولى

المهمات التي تصدى لها النحويون الأوائل، وجعلوها أساساً للوصول إلى كشف معاني القرآن الكريم وأسرار إعجازه، فاتجهوا إلى البحث عن الأوجه الصحيحة للجملة العربية السليمة والبليغة، وأسرار تضمُّنها المعاني التي يروم المتكلم إيصالها إلى المخاطَب، وذلك بتحليلهم النصوص والجمل وبيان خصائصها وإعرابها، ومواضع استعمالها، وقواعد ائتلافها، غير أن هذه التفصيلات اتسعت وتشعبت حتى صارت حالات المفردة وظاهرة إعرابها في الجملة وما رافق ذلك من عوامل وعلل وحجج مؤيدة للآراء المختلفة موضع الدراسة، ومثار الاهتمام، فأبعدت الدرس النحوي عن اتجاهات سيره السليم، وهذا ما عابه المحدثون على القدامى.

لكن الباحث المنصف يجد في دراسات القدامى كثيراً من الجوانب المضيئة التي تدل على سلامة منهجهم في بدء مراحل التأليف، وقد حاول الشيخ عبد القاهر الجرجاني التنبيه على ضرورة السير على مناهج النحويين الأوائل، والالتزام بموضوعات بحثهم المعنوية حين رفع صوته منادياً بنظرية النظم التي عزا سرها إلى العودة إلى قوانين النحو ومناهجه في إيضاح المعاني. وقد عُني المحدثون بهذه النظرية واعتمدوا أركاناً منها هي: التعلق، والإعراب، والترتيب، وأهملوا جانباً أساسياً هو صلب نظرية النحو العربي ألا وهو (الموقع) الذي يُعنى بوضع الألفاظ في مواضعها، ويفسر وضع بعضها في موضع بعضها الآخر، وعلة الإهمال انصراف أذهان كثير من الباحثين إلى الجوانب الأخرى التي أشرت إليها ومنها الموقع الإعرابي، حيث طغى هذا المصطلح وأزاح من الأبحاث النحوية الركن الأهم في نظرية النحو العربي؛ وهو موقع الكلمة في بناء الجملة العربية، لذا حاولت في هذا البحث أن أنبه الباحثين والأدباء على أهمية هذا الركن وأذكّرهم بما قاله علماء العربية في كيفية بناء الجملة العربية، ووضع كل لفظ في موضعه الذي يستحقه.

وإني لعلى يقين أن الإحاطة بتفصيلات هذا الموضوع عسيرة جداً تحتاج إلى أكثر

من بحث، لكني حاولت الإلمام بما أستطيع الإلمام به خلال استقراء كتب النحويين القدامى لاستجلاء المواضع التي يوضع فيها نوع من الكلمات في موضع آخر، مشيراً إلى عدد منها بإيجاز، وملخصاً آراء النحاة في عدد آخر لإدراكي أن الموضوع طويل ومتشعب اختلطت فيه المصطلحات، وتداخلت فيه الآراء، وقد قصرت البحث على الاسم والفعل؛ لاعتقادي بأن مباحث وضع الحروف في غير مواضعها قد استوفاه موضوع التضمين أو النيابة، لذا يغدو الخوض فيها تكراراً مملاً.

وأرى في هذا الميدان أن دراسة (الموقع أو الموضع) بعمق وتفصيل ينبغي أن تحتل حيزاً واسعاً في الدراسات النحوية والأسلوبية؛ لأهميتها في إعادة مناهج النحو العربي إلى وجهتها الصحيحة التي تهدف إلى صون اللسان العربي من الاضطراب في التعبير، وتمكين المتكلمين والمنشئين والبلغاء من صياغة الأساليب والجمل صياغة عربية فصيحة، وبليغة، بوضع المفردات في مواضعها التي تستحقها.

وضع الأسماء في غير مواضعها:

اتفق العلماء الأوائل تقريباً على تقسيم الكلمة ثلاثة أقسام؛ هي: الاسم، والفعل، والحرف(١)، وحدّوا كلاً منها، وبينوا خصائصه ودلالاته، كما قسموا كل قسم وفق تلك الخصائص والمعاني أقساماً فرعية. قال ابن السرّاج: «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف»(٢). وحد الاسم قائلاً: «الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص؛ فالشخص نحو: رجل، وفرس، وحجر، وبلد، وعمر، وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة»(٣). ومن هذا الحد يتضح أن

(١) زاد الفراء وابن صابر قسماً رابعاً سمّياه الخالفة، ينظر: أقسام الكلام ص ٢١٥.

(٢) الأصول ١/٣٨.

(٣) الأصول ١/٣٨.

الاسم لا يكون على هيئة واحدة، أو دلالة واحدة، بل يكون على أصناف، وقد قسَّم الزمخشري الاسم أقساماً قال: «ومن أصناف الاسم اسم الجنس، وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه، وينقسم إلى اسم عين، واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة. فالاسم غير الصفة نحو: رجل، وفرس، وعِلم، وجَهل. والصفة نحو: راكب، وجالس، ومفهوم، ومضمر»(١).

وفي ضوء هذه التقسيمات كانت إشارات النحويين واضحة إلى منزلة كل قسم واختصاصه، واحتمال وضع أي من هذه الأقسام في موضع الآخر، وكانت ملاحظهم تتناثر هنا وهناك عن هذه الظاهرة، فعينوا موضع كل قسم في بابه وبينوا اختصاصه بذلك الباب، إلا أنهم كانوا يذكرون في كل باب ما يحتمل أن يكون في موضعه، أو يقع في غير موضعه، وسأذكر ذلك بإيجاز.

وضع المصدر موضع المشتق:

عُني النحويون في دراستهم لأجزاء الجملة الاسمية ببيان الأسماء التي تكون في موقع المبتدأ أو في موقع الخبر، فذكروا مثلاً أن الخبر لا يجوز أن يكون مصدراً؛ لأنه حدث مجرّد، والحدث لا يكون عينَ اسم الذات، أي لا يكون الخبر هو المبتدأ، ذلك أننا نقول: زيدٌ عالمٌ، ولا نقول: زيد علم، وقد وجد النحويون في النصوص الفصيحة مصادر وردت أخباراً؛ لذا اضطروا إلى البحث عن المعاني التي خرجت إليها الجملة الاسمية في مثل هذا التغيير. قال سيبويه مفسراً حالة الرفع في المصادر بعد أن وضّح حالة النصب: «وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام؛ من ذلك قول الخنساء:

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الإقبالَ والإدبار، فجاز على سعة الكلام كقولك: نهارُك صائمٌ، وليلُك

(١) المفصل ١/ ١٤.

قائم »[1]. وهذا التغيير في الموضع دفع النحاة إلى البحث عن المعاني التي خرج إليها التركيب؛ لذا حملوه على تقدير محذوف كدأبهم في كل تغيير في الموضع، فقدروا مضافاً إلى المصدر لتتسق القاعدة، ويكون الخبر في موضعه، ولكنَّ هذا التقدير غير مقبول؛ لما فيه من صرف عن المعنى المراد، فاتجهوا إلى البحث عن هذا المعنى وأجازوه على سعة الكلام، وذلك بأن جعلوا الخبر هو المبتدأ على وجه المبالغة؛ قال المرد في تفسير قولنا « إنما أنت سير »: « فهذا يجوز على وجهين: أحدهما: أن يكون زيد صاحب سير، فأقمت المضاف إليه مقام المضاف لما يدل عليه، كما قال عز وجل: ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها ﴾[2] إنما هو أهل القرية، كما قال الشاعر:

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

أي ذات إقبال وإدبار، ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها »[3] وذكر ابن جني أن مسوغ هذا هو إرادة المبالغة[4]، ومثل هذا المصدرُ الواقع حالاً؛ لأن النحويين اشترطوا أن تكون الحال اسماً مشتقاً، ولكنه سُمِع مثل قولك « قتلته صبراً، ولقيته فجاءة، ومفاجأة، وكفاحاً، ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة.. »[5]. قال الرضي: « على أن انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى (مشياً) ماشياً، وقع المصدر صفة كما أن الصفة وقعت مصدراً في نحو: قم قائماً على أحد المذهبين... ولا يمتنع أن يُقال إن جميع ذلك على حذف المضاف أي أثبته ذا ركض إلا أنه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ »[6].

(١) الكتاب ١ / ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) المقتضب ٣ / ٢٣٠-٢٣١.

(٤) ينظر: الخصائص ٣ / ١٩٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١ / ٣٧٠.

(٦) شرح الكافية ١ / ٢١٠-٢١١.

وقد لخّص الدكتور فاضل السامرائي الغرض من مجيء الخبر أو الحال مصدراً بأمرين هما: «الأول: المبالغة، فإن المصدر هو الحدث المجرد، والوصف هو الحدث مع الذات.. فإن قلت: «أقبل أخوك سعياً» كان المعنى أنّ أخاك تحوّل إلى سعي، ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات؛ لم يبق ما يثقله من عنصر المادة بل تحول إلى حدث مجرد، وهذا مبالغة.

الثاني: التوسع في المعنى، وذلك أنك إذا عبّرت بالوصف فقد أردت معنى واحداً، فإذا قلت: «جاء خالد ماشياً» كان ماشياً حالاً ليس غير، ولكن إذا عبّرت بالمصدر اتسع المعنى وكسبت أكثر من قصد وغرض، فقد تكسب معنى المصدرية والحالية. وقد يحتمل الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة فتكسب ثلاثة أغراض في تعبير واحد ومنه قوله تعالى: ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾[1]، فلو قال ادعوه خائفين وطائعين لكان المعنى واحداً هو الحالية»[2].

وضع المصدر موضع اسم الزمان:

للزمان والمكان ألفاظ اختصت بذلك وهي قسمان: متصرف وغير متصرف، ويراد بالمتصرف ما استعمل في الكلام ظرفاً وغير ظرف كساعة ويوم، أما غير المتصرف فهو ما لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: سَحر وصباحاً، إذا أردت بهما سحر يوم بعينه أو صباح يومك.

وقد توضع ألفاظ أخرى موضع أسماء الزمان، ومنها المصادر. قال سيبويه (في باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار): «وذلك قولك: «متى سيْرَ عليه؟» فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر.. فإنما هو زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم.. ولكنه على سعة الكلام والاختصار»[3].

(١) الأعراف: ٥٦.

(٢) معاني النحو ٢/ ٧٢٠-٧٢٢.

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٢.

فالمصادر هنا أقيمت مقام ظروف الزمان، ولكن المعنى في هذا الاستعمال لا يمكن أن يكون هو المعنى الذي يؤديه الظرف نفسه، إنما هو ربط للأحداث بزمن حدوثها، وجعل ذلك الحدث كالزمن الذي يؤرخ به. لذا اضطر النحاة إلى التأويل والتقدير لجعل ذلك الاستعمال مجارياً لمعنى الظرف. قال ابن السرّاج: «واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً، وهذه الأسماء تجيء على ضربين أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر.. فالمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدمِ الحاج، ووقت خفوقِ النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر.

والآخر: أن يكو اسم الزمان موصوفاً فحذف اتساعاً، وأقيم الوصف مقام الموصوف نحو: طويل، وحديث، وكثير، وقليل، وقديم. وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع، ولم تكن إلا ظروفاً وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة»(١).

وضع المصدر موضع اسم الذات:

ومن المواضع التي وضع المصدر فيها في غير موضعه نحو قولنا «خِيفَ خَوْفٌ» فالذي يخاف منه ليس هو الخوف بل هو شيء أو أمر؛ لأن الخوف معنى الفعل نفسه، لذا استخدم هذا المعنى في موضع الأمر أو الشيء الذي هو اسم ذات، وقد ذكر ذلك سيبويه قائلاً: «ومما يسبق فيه الرفع من المصادر لأنه يراد به أن يكون في موضع غير المصدر قوله: قد خِيْفَ منه خَوْفٌ، وقد قِيْلَ في ذلك قول، إنما يريد: قد خِيْفَ منه أمر أو شيء، وقد قِيْلَ في ذلك خيرٌ أو شرٌّ، ومثل هذا في المعنى كان منه كَوْنٌ، أي كان من ذلك أمر»(٢). وغاية هذا الخروج عن الموضع الأصلي ـ فيما أعتقد ـ هو

(١) الأصول ١/١٩٣ [مؤسسة الرسالة].

(٢) الكتاب ١/٢٣٣.

التهويل والتفخيم؛ لأنَّ الخوف لا يُخاف، ولكنّ هذا الأمر الذي يُخاف منه يتجسد فيه الخوف كلّه ويتعاظم حتى لا يُرى خوف أكبر منه، وكذلك القول أو الكَوْن في نص سيبويه.

وضع الجوهر موضع المصدر:

أفرد سيبويه باباً للأسماء التي تجري مجرى المصادر التي يُدعى بها، ذلك أنه بعد أن ذكر طائفة من المصادر التي تُضمر أفعالها نحو: سَقياً، وجُوعاً، وجدعاً، ورعياً، وهي مصادر دالة على الدعاء، جاء بعدد من الأسماء التي توضع موضع هذه المصادر.. قال الأعلم الشنتمري موضحاً هذه الأسماء: «اعلم أن هذا الباب يُدعى فيه بجواهر لا أفعال لها، وعبّر عنها سيبويه بأفعال على جهة التمثيل لوقوعها مواقع المصادر المدعو بها، والرفع فيها أقوى من الرفع في المصادر، وأنشد:

لقد ألَبَ الواشون ألباً بجمعهم فتُــربٌ لأفــواه الوشـاةِ وجندلُ

معنى ألَبَ: جَمَعَ، وكنّى بالتُرب والجندل عن الخيبة»(١).

وتحدث النحويون عن استعمالات كثيرة يقع الاسم فيها موقع المصدر، قال المبرد في باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً: «وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، وبايعته يداً بيد؛ فإنما النصب لأنه أراد: كلمته مشافهة، وبايعته نقداً. فوضع قوله: «فاه إلى فيّ» موضع مشافهة، ووضع قوله: «يداً بيد» في موضع نقداً»(٢).

ومن هذه الاستعمالات قولهم: «مررت بزيد وحدَه ومررت بأخويك وحدهما، ومررت بالقوم خمستهم، ومررت بهم ثلاثتهم، وأتاه القوم قضهم بقضيضهم»(٣). ومنه قول الشمّاخ:

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٦٧-٣٦٨.

(٢) المقتضب ٣/٢٣٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/٢٤٠.

أتتني سُليم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سِبا لَها

واختلفت تفسيرات النحويين لهذا التعبير، لكنها تتفق على إرادة الحدث وهو الانقضاض(١).

وضع الصفات موضع المصادر والظروف:

وقد وضع ما يُوصف به من الأسماء في نحو قولنا: «هذا شراب هنيء ومريء» موضع المصادر في الدعاء على الرغم من كونه ليس مصدراً، ولا من أسماء الجواهر. قال سيبويه في باب (هذا ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات): «وذلك قولك: هنيئاً مريئاً»، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً؛ وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل فقلت: هنيئاً مريئاً»(٢).

وصرّح النحويون بأن هذه الصفات لا توضع موضع الأسماء إلا في مواضع معينة، قال سيبويه: «ومما يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان تقول: سِيْرَ عليه طويلاً، وسِيْرَ عليه حديثاً، وسِيْرَ عليه كثيراً، وسِيْرَ عليه قليلاً، وسِيْرَ عليه قديماً؛ وإنما نصب صفة الأحيان على الظروف ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع موقع الاسم... وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حسُن»(٣).

وعدّ ابن السرّاج ذلك اتساعاً في اللغة قال: «وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفاتِ التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به، فإنما هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة، وقد يستقبح ذلك في مواضع»(٤).

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٥٧، المقتضب ٣/٢٤٠، شرح الكافية ١/٢٠٢-٢٠٣.

(٢) الكتاب ١/٣١٦-٣١٧.

(٣) الكتاب ١/٢٢٧-٢٢٨.

(٤) الأصول ١/١٤٠.

ولو دققنا النظر فيما أوردته من أمثلة قليلة، هي غيض من فيض، مما قاله النحاة في مواضع الاسم، لوجدنا أنهم كانوا يضعون كل نوع في موضعه الذي يكون فيه معبراً عن المعنى الذي وضع له، ولا يجوز وضع غيره فيه إلا في حالات قليلة على سَعة من الكلام يكون فيه الاستعمال الآخر معبّراً عن معنى غير المعنى الأول، أو على تأويل افترضه النحويون.. ولا أميل إلى هذه التأويلات مطلقاً ؛لأنها تقسر المعاني قسراً لاحتمال معانٍ لم ترد في بال واضعها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأقسام للاسم من اسم عين، أو معنى أو مشتق أو صفة، أو ما دل على حين أو مكان لا تختلف كثيراً في خصائصها الجوهرية المميزة للاسم، فهي تُنَوّن، وتُجر، وتعرّف، وتُنكّر، ويضاف إليها، وغير ذلك مما يتّسم به الاسم، وتختلف عليها المعاني فترفع وتنصب وتجر وتثنى وتجمع، ومنها المؤنث ومنها المذكر، فهي أسماء لكن الذي ماز بعضها عن بعض هو المعنى الدقيق الذي يحمله كل قسم من هذه الأقسام، ويؤهله لوضعه في هذا الموضع أو ذاك من الجملة، وهذا الموقع الإعرابي أو ذاك من الإعراب ليتلاءم معناه مع موضعه الذي وضعه فيه، أي أنه يوضع في الموضع الذي يعبر عن المعنى الذي يستحقه في ذلك الموضع.. لذا يكون وضع أي نوع آخر من أنواع الاسم في موضعه اتساعاً في اللغة والاستعمال، ولن يلجأ المتكلم إلى وضع اللفظ في غير موضعه إلا أداء لمعنى آخر غير المعنى الذي يؤديه الاسم الموضوع له أصلاً، وفي هذا يتفاوت البلغاء والأدباء؛ لأن قدرة الشاعر أو الأديب على اختيار اللفظ، ووضعه في موضعه أو في موضع آخر يقاربه، تُظهر نجاحه في اختيار الموضع الصحيح لذلك اللفظ، وفي توليده للمعنى الجديد من غير إخلال بما اتفق النحاة على أنه الاستعمال العربي الفصيح، والتطبيق الأمثل لسنن العربية وأصولها.

ولا يقتصر وضع الاسم في غير موضعه على نوع الاسم، بل يمتد إلى كثير من

حالات الاسم كالإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير، والتنكير والتعريف، والإبدال بين مواضعها كثير لا تحيط به مثل هذه الدراسة المختصرة؛ لذا سأشير إلي أمثلة منها في كتب النحويين، وأترك تفصيل ذلك لأنه مبثوث في كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه وإعجازه وتفسيره، ولا أقول في هذا المجال أكثر من أن عظمة هذه النصوص الأدبية سواء ما كان منها معجزاً كآيات القرآن الكريم، أم كان بليغاً كالأثر النبوي وشعر الشعراء الفحول، تتجلى في قدرة منشئ نظمها على اختيار الحالات التي يخرج فيها عن المألوف، ليضع اللفظ في غير ما ينبغي أن يوضع فيه من تنكير أو تعريف أو تأنيث أو تذكير أو غير ذلك، وقد قال كثير من الباحثين في ذلك أقوالاً تتفاوت بين الإعجاب أو الذهول، والبحث عن المسوغات التي أباحت لذلك الناظم أن يضع اللفظة في غير موضعها، فأكثروا القول مثلاً في قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿يلتقطه بعضُ السيارة﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وأخافُ أن يأكله الذئبُ﴾[3].

وتتجه تخريجات النحويين لهذه الأقوال إلى المعنى، ومن يتأمل في الفصل الذي عقده ابن جني في كتابه الخصائص، الموسوم بـ(فصل في الحمل على المعنى)، ويُلحق كل مبحث فيه ببابه النحوي يجد أن مسألة الحمل على المعنى هي تفسير لوضع الألفاظ في غير مواضعها تفسيراً معنوياً، أي أن الناظم الذي يقصد معنى معيناً ويجد أن وضع اللفظ في موضعه لا يفيه حقه من المبالغة أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك من المعاني، يعدل عن ذلك الوضع أو الحالة إلى غير ذلك مما يعبر عن المعنى الذي يبغيه، وبذلك فتح المنشئون للغة مجالات للتوسع في المعاني تتشعب فيها شعباً كثيرة، وتتفرع فروعاً لا تُحصى؛ لذا قال ابن جني واصفاً هذا

(١) الأعراف: ٥٦.

(٢) يوسف: ١٠، قرأ الحسن بالتأنيث.

(٣) يوسف: ١٣.

الفصل: «اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً: كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً»(١).

وفي ضوء هذا التفسير قال في بيت الفرزدق:

وإذا ذكرتَ أباكَ أو أيامَهُ أخزاكَ حيثُ تُقَبَّلُ الأحجارُ

«يريد الحجر، فإنه جعل كل ناحية حجراً. ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول: «مسست الحجر»، وعليه (شابت مفارقه) و(هو كثير العثانين). وهذا عندي سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد»(٢).

وضع المعرفة موضع النكرة:

وقد ورد ذلك في نصوص كثيرة وأبواب مختلفة اخترت منها مثالاً واحداً هو اسم (لا) النافية للجنس، فالمعروف أنها لا تعمل إلا في نكرة، كما أن (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كمْ) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة قال سيبويه: «فلا تعمل (لا) إلا في نكرة من قِبَل أنها جواب فيما زعم الخليل، رحمه الله، في قولك: «وهل من عبدٍ أو جارية»؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة»(٣).

وقد وردت نصوص بليغة بخلاف هذا الحكم حيث وضع اسم معرفة في موضع اسم لا النافية للجنس، الأمر الذي دفع النحويين إلى التأويل والبحث عن المعنى المقصود من الوضع الجديد. قال سيبويه: «واعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النكرة

(١) الخصائص ٢/٤١٣.

(٢) الخصائص ٢/٤٢٤، وينظر: تأويل مشكل القرآن ٢١٩، المخصص ١/٣١، البحر المحيط ٦/٣٤٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥.

في هذا الباب؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة أبداً، فأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي

فإنه جعله نكرة كأنه قال لا هيثم من الهيثمين، ومثل ذلك (لا بصرة لكم)، وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجاتِ عندَ أبي خُبيبٍ نَكْدِن ولا أميّةَ بالبلاد

وتقول: «قضية ولا أبا حَسَن» تجعله نكرة.

قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليّاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟.

فقال: لأنه لا يجوز لك أن تُعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسُن لك أن تُعمل (لا)، وعلم المخاطَب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليّ، وأنه قد غُيِّب عنها.

فإن قلت: إنه لم يُرد أن ينفي كلّ من اسمه عليّ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل عليّ كأنَه قال: «لا أمثال عليّ لهذه القضية»، ودلّ هذا الكلام على أنه ليس لها عليّ، وأنه قد غُيِّب عنها»(١).

وأضاف الرضيّ إلى هذا التعليل تعليلاً معنوياً آخر أقرب إلى القبول من حذف المضاف، قال: «وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأنّ معنى (قضية ولا أبا حَسَن لها) لا فيصلَ، إذ هو ـ كرم الله وجهه ـ كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أقضاكم عليّ»، فصار اسمه ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: «لكل فرعون موسى» أي لكل جبّار قهّار، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور.

وجوّز الفرّاء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة

(١) الكتاب ٢ / ٢٩٦-٢٩٧.

أيضاً، نحو: «لا إياه ههنا»، و«لا هذا»، وهو بعيد غير مسموع»[1].

ونظير (لا) النافية للجنس (رُبّ) و(كَمْ) في دخولهما على المعارف، وكذلك تقع المعرفة موضع النكرة في النعت في نحو: «مررت برجلٍ مثلِك»[2]، وغير ذلك من المواضع التي يطول الحديث عنها.

وضع (مَنْ) و(ما) أحدهما موضع الآخر:

اختص كلّ من هذين الاسمين إذا كانا موصولين بمعانٍ معروفة في استعمال كل منهما، ذلك أنّ (مَنْ) تختص بالدلالة على العاقل، و(ما) تختص بالدلالة على غير العاقل، وقد نجد أحد هذين اللفظين يقع موقع الآخر في نصوص بليغة كآيات القرآن الكريم؛ لذا جعل النحويون تحديد المعنى المقصود موقوفاً على معرفة السياق، والحمل على المعنى أو اللفظ. قال الرضي: «و(مَنْ) في وجوهها لذي العلم، ولا تُفرد لما لا يعلم خلافاً لقطرب، وتقع على ما لا يعلم تغليباً كقوله تعالى: ﴿ومن لستم له برازقين﴾، وتقول: «اشتر مَنْ في الدار غلاماً أو جارية أو فرساً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع﴾، وذلك لأنه قال تعالى: ﴿ومنهم﴾ والضمير عائد على كل دابة، فغلّب العلماء في الضمير، ثم بنى على هذا التغليب فقال: ﴿من يمشي على بطنه﴾ و﴿من يمشي على أربع﴾.

و(ما) في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلاً حكى أبو زيد: سبحان ما سخركن لنا، وسبحان ما سبّح الرعد بحمده، وقال تعالى: ﴿وما مَلَكت أيمانُكم﴾[3].

(1) شرح الكافية 1/259-260.

(2) ينظر: الأصول 1/514، الكتاب 1/423-424، شرح المفصل 2/125-126.

(3) شرح الكافية 2/55، وينظر: معاني النحو 1/146.

وضع بعض الضمائر موضع بعضها الآخر:

وضع النحاة للضمائر منازل لا يجوز أنْ يوضع فيها ما لا يستحقها، فصنفوها التصنيف المعروف: ضمائر للرفع، وضمائر للنصب والجر، وضمائر للمخاطب، وأخرى للغائب أو المتكلم.. ولا يجوز أن يقع أحدها في موضع الآخر؛ لأن كلاً منها وُضع لمعنى مخصوص، قال سيبويه في ضمائر الرفع: «ولا يقع (أنا) في موضع (التاء) التي في: فعلتُ، ولا يجوز أن تقول: «فعل أنا»؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا). ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في: فعلنا، لا تقول: «فعل نحن». واعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع (التاء) التي في: فعلتَ، ولا (أنتما) في موضع (تما) في: فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول: «فعل أنتما»؟ ولا يقع (أنتم) في موضع (تم) التي في: فعلتم»[1].

ولكن هذا التخصص في الدلالة عن المعنى لا يعني أن العرب لم تضع ضميراً في موضع ضمير آخر في سَعة الكلام، فقد وردت نصوص بليغة تبادلت الضمائر فيها المواقع، وقد أشار سيبويه إلى ذلك حيث قال عن ضمائر النصب: «فإنْ قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيّا) ذلك الموضع؛ لأنهم استغنوا بها عن (إيّا) كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن (أنت) وأخواتها»[2].

وقد سمّى ابن جني ذلك (غلبة الفروع على الأصول) قال: «هذا فصل من فصول العربية طريف تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة»[3].

وسأقتصر في هذا المبحث على مثل واحد هو مجيء الضمير المتصل بعد

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٠-٣٥١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٣) الخصائص ١/ ٣٠١.